

برلمان ما بعد الثورة يعود بالمرأة ١١ عام للخلفالمرأة المصرية في أول برلمان بعد الثورة : نصف المجتمع يمثل ب ٢%

أسدل الستار علي أول انتخابات برلمانية بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير في ظل إقبال غير مسبوق من نساء مصر كمرشحات وناخبات ، وقد فتحت لهن ثورة الخامس والعشرين أبواب الأمل في غد جديد يضمن العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ولا سيما في ظل مشاركة المرأة في الثورة والتي أبهرت العالم وأشاد الجميع بها ، وقد وصل عدد المرشحات ولأول مرة منذ تاريخ مشاركة المرأة السياسية عام ١٩٥٦ إلي ٩٨٤ مرشحة ، ٦٣٣ قائمة ، و ٣٥١ فردي .

وفي ظل غياب الإجراءات القانونية التي تضمن تمثيل عادل ومتكافئ لجميع شرائح المجتمع بما فيها المرأة ولا سيما بعد إلغاء الكوطة ، جاءت النتيجة مخيبة للأمل ، لتعلن فوز ٩ سيدات علي القوائم الحزبية في حين انه لم تفز أي سيدة علي مقاعد الفردي ، فضلا عن تعيين سيدتين ليصبح إجمالي عدد النائبات في مجلس الشعب ١١ سيدة من بين ٥٠٨ عضو وبنسبة لا تتجاوز ٢ % ، وهو عدد يذكرنا بنتائج الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٠ حيث فازت ٧ سيدات وتم تعيين ٤ بإجمالي ١١ سيدة .

جدول يوضح أسماء الفائزات في انتخابات الشعب ٢٠١١

م	اسم الفائزة	الانتماء الحزبي	المحافظة والدائرة	الصفة
١	مارجريت عازر	الوفد	القاهرة - الثانية	عمال
٢	حنان سعد أبو الغيط حسن	الوفد	دمياط	عمال
٣	سناء أحمد جمال الدين وشهرتها " سناء السعيد"	الكتلة المصرية) المصري الديمقراطي (الاجتماعي)	أسيوط - الثانية	عمال
٤	هدى محمد أنور عبد الرحمن غنية	الحرية والعدالة	القليوبية - الأولى	فئات

٥	رضا عبد الله محمد	الحرية والعدالة	الشرقية - الأولى	فئات
٦	عزة محمد إبراهيم الجرف	الحرية والعدالة	الجيزة - الثانية	فلاح
٧	ماجدة حسن النويشي	الوفد	الإسماعيلية	عمال
٨	فضية سالم عبید الله سالم	الإصلاح والتنمية	جنوب سيناء	فئات
٩	سهام عبد اللطيف محمد اليماني	الحرية والعدالة	الدقهلية - الأولى	فلاح
١٠	سوزي عدلي ناشد	تعيين		
١١	ماریان ملاك كمال	تعيين		

وكان التاريخ توقف بالمرأة المصرية مما يعكس تراجعاً في وضعها ، فعلى الرغم من تاريخ مصر في الحياة البرلمانية الذي يرجع لعام ١٨٦٦ ، إلا أنها تحتل ترتيباً متأخراً في التمثيل البرلماني للمرأة ، فمن بين ١٨٨ دولة تقع مصر في الترتيب الـ ١٣٠ نظراً لتمثيل النساء ٢% ، بينما يتراوح المتوسط العالمي في حدود ١٨% وفي بعض الديمقراطيات الراسخة يصل إلى ٣٠% .

ولم يستطع برلمان الثورة أن يخطو بمصر نحو تمثيل برلماني عادل للمرأة ، وربما يبقى هناك ثمة أمل في أن يراعي المجلس الجديد ملف المرأة المصرية ويهتم بقضاياها اهتماماً يليق بمشاركتها في كافة ميادين الحياة وقبل وبعد الثورة ، وبعدد من خرجن للتصويت من أجل حياة أفضل لهن وللمجتمع .

يطالب المركز المصري لحقوق المرأة المجلس التشريعي بسرعة اتخاذ إجراءات تشريعية تضمن مشاركة النساء بنسبة لا تقل عن ٣٠% في كافة المجالس المنتخبة في مصر .